



معالم إحصائية

نشرة شهرية

1 الأثمان

2 مؤشرات إقتصادية ومالية

3 نتائج بحث الظرفية

لدى الأسر برسم سنة 2020

4 اليوم العالمي للمرأة

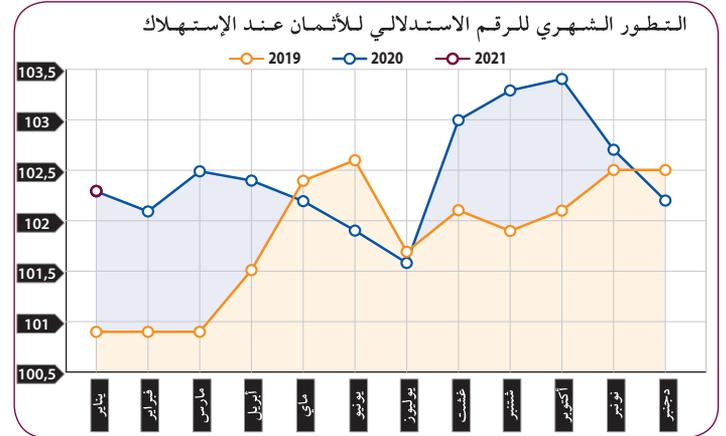
8 مارس 2021

الأثمان

الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك (أساس 100 : 2017)

التطور حسب أقسام المواد

سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند وتزايد الرقم الاستدلالي للمواد غير الإستهلاك، خلال شهر يناير 2021، الغذائية بـ 0,2%. ارتفاعا بـ 0,1% بالمقارنة مع الشهر السابق. وقد نتج هذا الارتفاع عن سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند استقرار الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية الإستهلاك استقرارا خلال شهر يناير 2021.



الرقم الاستدلالي لشهريناير	الرقم الاستدلالي الشهري		المدن
	2021	2020	
التغير %	2021	2020	
0,3	102,6	102,3	أكادير
0,5	103,0	102,5	الدار البيضاء
-0,7	102,3	103,0	فاس
-0,2	101,4	101,6	القنيطرة
-0,3	102,0	102,3	مراكش
-0,5	101,2	101,7	وجدة
0,4	102,5	102,1	الرباط
-0,4	101,0	101,4	تطوان
0,5	102,3	101,8	مكناس
-0,5	101,9	102,4	طنجة
-0,3	103,0	103,3	العيون
-0,3	103,0	103,3	الداخلة
-0,3	104,3	104,6	كلميم
0,9	102,0	101,1	سطات
-0,2	105,0	105,2	أسفي
0,0	101,7	101,7	بني ملال
0,4	101,3	100,9	الحسيمة
-0,1	101,1	101,2	الرشيدية
0,0	102,3	102,3	المجموع

المصدر : المنشورية السامية للتخطيط.

وبالنسبة للتطور السنوي، فقد سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك، خلال شهر يناير 2021 بالمقارنة مع نفس الشهر من السنة السابقة، أهم الإنخفاضات في فاس بـ 0,7% وفي وجدة وطنجة بـ 0,5% وفي تطوان بـ 0,4%؛ فيما سجلت إرتفاعات في أكادير بـ 0,3% وفي الرباط والحسيمة بـ 0,4% وفي الدار البيضاء ومكناس بـ 0,5% وفي سطات بـ 0,9%.

على مستوى المدن، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك خلال شهر يناير 2021 مقارنة مع الشهر السابق أهم الإرتفاعات في القنيطرة بـ 0,7% وفي أسفي بـ 0,6% وفي تطوان والرشيدية بـ 0,4% وفي مكناس بـ 0,3% وفي الدار البيضاء وطنجة بـ 0,2%. بينما سجلت انخفاضا في كل من الداخلة بـ 0,6% وفي العيون بـ 0,5% وفي كلميم وبني ملال بـ 0,4%.

تطور التغيرات السنوية 2021 - 2019

التغير %	يناير/يناير ⁽¹⁾	الإثني عشر شهر الأخيرة ⁽²⁾
1,3	- 0,5	2019
0,5	1,3	2020
0,5	0,0	2021

المصدر : المنشورية السامية للتخطيط.

(1) تغير الرقم الإستهلاكي للشهر الحالي مقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية.
(2) تغير متوسط الرقم الإستهلاكي للإثنا عشر شهرا الأخيرة مقارنة مع الإثني عشر شهرا السابقة.

أقسام المواد	الرقم الاستدلالي الشهري		الرقم الاستدلالي لشهريناير	
	دجنبر 2020	يناير 2021	2020	2021
المواد الغذائية	100,7	100,7	101,5	100,7
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	99,8	99,8	100,8	99,8
المشروبات الكحولية والتبغ	122,6	125,4	120,1	125,4
المواد غير الغذائية	103,2	103,4	102,8	103,4
الملابس والأحذية	103,6	103,7	103,3	103,7
السكن والسماء والكهرباء والغاز ومجروقات أخرى	102,0	102,0	101,4	102,0
الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	101,0	101,0	100,5	101,0
الصحة	101,7	101,7	101,1	101,7
النقل	103,1	103,8	103,2	103,8
المواصلات	103,9	103,9	103,9	103,9
الترفيه والثقافة	99,1	99,5	99,9	99,5
التعليم	110,3	110,3	108,5	110,3
مطاعم وفنادق	104,1	104,0	103,4	104,0
مواد وخدمات أخرى	104,2	104,4	103,8	104,4
الرقم الاستدلالي العام	102,2	102,3	102,3	102,3

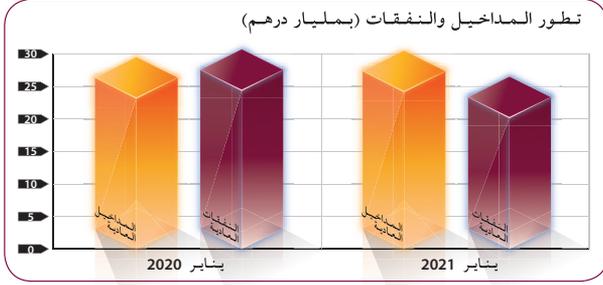
المصدر : المنشورية السامية للتخطيط.

مؤشرات إقتصادية ومالية

المالية العمومية

الوضعية في شهر يناير			
	2021*	2020	(بمليون درهم)
المداخيل العادية	24 163	23 235	4,0
التفقات العادية	20 232	24 394	- 17,1
الدين العمومي	808	1 331	- 39,3
الاستثمار	11 220	12 075	- 7,1
الرصيد الصافي للحسابات	9 923	11 125	
الخصومية	2 633	- 2 109	
رصيد الميزانية العامة			

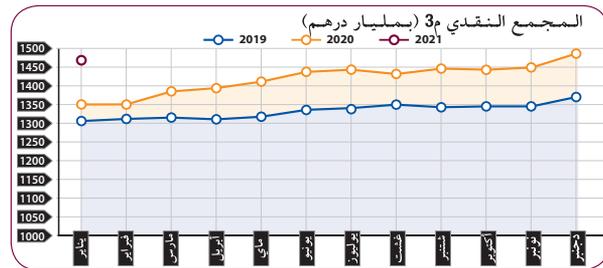
المصدر: وزارة الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.



النقد

الوضعية في شهر يناير			
	2021*	2020	(بمليون درهم)
مجمع النقد 3م	1 475 091	1 350 550	9,2
مجمعات التوظيفات السائلة	797 887	747 463	6,7
ديون للإقتصاد	1 117 403	1 066 040	4,8
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية	243 920	219 234	11,3
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على غير المقدمين	318 331	259 077	22,9
مؤارد ذات طابع غير نقدي	245 507	242 924	1,1
مقابلات الودائع لدى الخزينة	72 802	76 041	- 4,3
بنود صافية أخرى	- 31 857	- 26 918	18,4
مجموع المقابلات (1)	1 475 091	1 350 550	9,2

(1) مجموع المقابلات = ديون للإقتصاد + الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية + الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على غير المقدمين - موارد ذات طابع غير نقدي + مقابلات الودائع لدى الخزينة + بنود صافية أخرى.
المصدر: بنك المغرب.



سوق العملة

الوضعية في شهر يناير			
	2021	2020	التغيير %
البورصة	3 308,58	4 910,75	- 32,63
حجم المعاملات (بمليون درهم)	601 086,15	645 161,30	- 6,83
رسملة البورصة (بمليون درهم)	11 630,01	12 531,90	- 7,20
مؤشر مازي	9 479,93	10 227,58	- 7,31
مؤشر مادنكس			
الهيئة المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة			
العدد	4 يناير 2021	4 دجنبر 2020	
	502	497	1,0
الأصول الصافية (بمليون درهم)	485 055,82	503 740,38	- 3,7

المصدر: بورصة الدار البيضاء، الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

القطاعات المنتجة

الوضعية في شهر يناير			
	2021	2020	التغيير %
الصيد			
المنتجات المسوقة للصيد الساحلي والتقليدي	72 303	104 582	- 30,9
الوزن (بالطن)			
القيمة (بألف درهم)	1 059 918	1 013 540	4,6

المصدر: المكتب الوطني للصيد.

الوضعية في شهر يناير			
	2021	2020	التغيير %
الطاقة			
الطاقة الصافية المطلوبة (جيغاواط ساعة)	3 209	3 170	1,2
المعادن			
الإنتاج التجاري للفوسفات (10 ⁹ طن)	2 861	2 817	1,6
الطاقة			
إستهلاك الإسمنت (بألف طن)	1 037	1 182	- 12,3

المصدر: م.و.ك.م، المكتب الشريف للفوسفات، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

المبادلات الخارجية

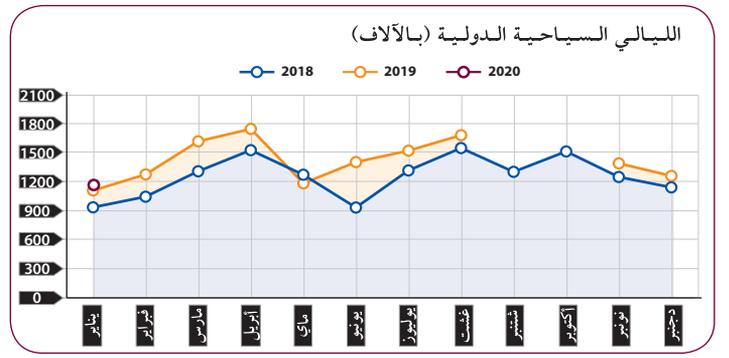
الوضعية في شهر يناير			
	2021*	2020*	التغيير %
التجارة الخارجية (فاب)			
الصادرات	30 642	37 713	- 18,7
السلع	20 855	21 528	- 3,1
الخدمات	9 787	16 185	- 39,5
الواردات	36 171	44 851	- 19,4
السلع	30 809	36 674	- 16,0
الخدمات	5 362	8 177	- 34,4
الرصيد التجاري	- 5 529	- 7 138	22,5
نسبة التغطية %	84,7	84,1	
مداخيل المغاربة القاطنين بالخارج	5 894	5 417	8,8

المصدر: مكتب الصرف.

السياحة

الوضعية من يناير إلى نونبر			
	2020	2019	التغيير %
البيالي السياحية بالمؤسسات المصنفة (بالآلاف)	6 502	23 478	- 72,3
منها: الليالي السياحية الدولية (بالآلاف)	...	16 145	...

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والإقتصاد الإجتماعي.



... معطيات غير متوفرة * معطيات مؤقتة م معطيات مصححة

نتائج بحث الظرفية لدى الأسر

برسم سنة 2020

خلال 12 شهرا المقبلة، وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في مستواه السلبى مسجلا ناقص 65,8 نقطة مقابل ناقص 75,1 نقطة خلال الفصل السابق وناقص 64,6 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

• أئمنة المواد الغذائية : توقع بارتفاع أقل حدة

خلال الفصل الرابع من سنة 2020، صرحت 75,8% من الأسر بأن أسعار المواد الغذائية قد عرفت ارتفاعا خلال 12 شهرا الأخيرة، في حين رأت 1,1% فقط عكس ذلك. وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في مستوى سلبى بلغ ناقص 74,7 نقطة مقابل ناقص 75,1 نقطة خلال الفصل السابق وناقص 85,1 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

أما بخصوص تطور أسعار المواد الغذائية خلال 12 شهرا المقبلة، فتتوقع 67,5% من الأسر استمرارها في الارتفاع في حين لا يتجاوز معدل الأسر التي تنتظر انخفاضها 2,9%. وهكذا استقر رصيد هذه الآراء في مستوى سلبى بلغ ناقص 64,6 نقطة، عوض ناقص 68,1 نقطة المسجلة خلال الفصل السابق وناقص 82,2 نقطة المسجلة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

3. تطور مؤشرات سنوية لآراء الأسر حول الظرفية

بالإضافة للمؤشرات الفصلية، تقوم المندوبية السامية للتخطيط في نهاية كل سنة بحساب أصدرة تصورات الأسر لمكونات أخرى متعلقة بمحيطها والتي لا تعرف تغييرات معبرة من فصل إلى آخر. ويتعلق الأمر بالتطور الحاصل ما بين 2019 و 2020 لآراء الأسر حول وضعية حقوق الإنسان والمحافظة على البيئة وكذا جودة بعض الخدمات العمومية.

• جودة الخدمات الإدارية : آراء إيجابية

خلال سنة 2020، صرحت 57,1% من الأسر بتحسين جودة الخدمات الإدارية في حين رأت 16,5% عكس ذلك. وهكذا انتقل رصيد هذه الآراء إلى 40,6 نقطة مقابل 36,6 نقطة المسجلة خلال سنة 2019.

• المحافظة على البيئة : إحساس بالتحسن

تحسنت آراء الأسر بخصوص وضعية حماية البيئة ما بين سنتي 2019 و 2020 إذ انتقل رصيد هذه الآراء، خلال سنة 2020، إلى 32 نقطة مقابل 16,9 نقطة المسجلة خلال سنة 2019.

• وضعية حقوق الإنسان : تصور تحسنا

خلال سنة 2020، صرحت 41,8% من الأسر أن وضعية حقوق الإنسان بالمغرب قد تحسنت مقابل 30,8% سنة 2019. وقد عرف رصيد هذا المؤشر تحسنا ملحوظا ما بين سنتي 2019 و 2020، إذ انتقل من 7 نقاط إلى 26 نقطة خلال هذه الفترة.

• خدمات التعليم : استمرار تدهورها

خلال سنة 2020، أفرت 49,4% مقابل 20,5% من الأسر بتدهور جودة خدمات التعليم. وهكذا انتقل رصيد هذا المؤشر من ناقص 33,1 نقطة سنة 2019 إلى ناقص 29 نقطة سنة 2020.

• إحساس الأسر بتحسن خدمات الصحة

تحسنت آراء الأسر بخصوص تطور جودة خدمات الصحة ما بين سنتي 2019 و 2020. فخلال سنة 2020، صرحت 60,2% من الأسر أن خدمات الصحة قد تدهورت فيما رأت 11,4% عكس ذلك. وقد بلغت هذه النسب 68,3% و 6,9% على التوالي خلال سنة 2019. وهكذا، انتقل رصيد هذا المؤشر إلى ناقص 48,9 نقطة مقابل ناقص 61,4 نقطة، المسجلة خلال سنة 2019.

يتضح من نتائج البحث الدائم حول الظرفية لدى الأسر، المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط، أن مستوى ثقة الأسر عرف، خلال الفصل الرابع من سنة 2020، استقرارا مقارنة مع الفصل السابق وتدهورا مقارنة مع نفس الفصل من السنة الماضية. خلال الفصل الرابع من سنة 2020، استقر مستوى ثقة الأسر في 61,2 نقطة مقابل 60,6 نقطة المسجلة خلال الفصل السابق 77,8 نقطة المسجلة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

1. تطور مكونات مؤشر الثقة

تتم هذه المكونات آراء الأسر حول تطور مستوى المعيشة والبطالة وفرص اقتناء السلع المستدامة وكذا تطور وضعيتهم المالية.

• إحساس الأسر بتراجع حاد لمستوى المعيشة

خلال الفصل الرابع من سنة 2020، بلغ معدل الأسر التي صرحت بتدهور مستوى المعيشة خلال 12 شهرا السابقة 59,8%، فيما اعتبرت 27% منها استقراره و13,2% تحسنه. وهكذا، استقر رصيد هذا المؤشر في مستوى سلبى بلغ ناقص 46,6 نقطة عوض ناقص 35,6 نقطة خلال الفصل السابق وناقص 20 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية. أما بخصوص تطور مستوى المعيشة خلال 12 شهرا المقبلة، فتتوقع 41,7% من الأسر تدهوره و 34% استقراره، في حين ترجح 24,3% تحسنه. وهكذا، قد استقر رصيد هذا المؤشر في نفس مستواه المسجل خلال الفصل السابق (ناقص 17,4 نقطة) فيما عرف تدهورا مقارنة مع نفس الفصل من السنة الماضية (ناقص 2,2 نقاط).

• تطور مستوى البطالة : آراء متشائمة

خلال الفصل الرابع من سنة 2020، توقعت 85% من الأسر مقابل 6,7% ارتفاعا في مستوى البطالة خلال 12 شهرا المقبلة. وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في مستوى سلبى بلغ ناقص 78,3 نقطة، مقابل ناقص 82 نقطة خلال الفصل السابق وناقص 71,6 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

• ظرفية غير ملائمة لاقتناء السلع المستدامة حسب تصور الأسر

اعتبرت 73,1% من الأسر، خلال الفصل الرابع من سنة 2020، أن الظروف غير ملائمة للقيام بشراء سلع مستدامة في حين رأت 11,8% عكس ذلك. وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في مستوى سلبى بلغ ناقص 61,2 نقطة مقابل ناقص 63,5 نقطة خلال الفصل السابق وناقص 29,2 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

• إحساس الأسر بتدهور وضعيتهم المالية

صرحت 61,9% من الأسر، خلال الفصل الرابع من سنة 2020، أن مداخيلها تغطي مصاريفها، فيما استنزفت 33,6% من مداخيلها أو لجأت إلى الاقتراض. ولا يتجاوز معدل الأسر التي تمكنت من ادخار جزء من مداخيلها 4,5%. وهكذا استقر رصيد آراء الأسر حول وضعيتهم المالية الحالية في مستوى سلبى بلغ ناقص 29,1 نقطة مقابل ناقص 31,5 نقطة خلال الفصل السابق وناقص 26,4 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

وبخصوص تطور الوضعية المالية للأسر خلال 12 شهرا الماضية، صرحت 46,6% من الأسر مقابل 6,7% بتدهورها. وبذلك استقر رصيد هذا التصور في أدنى مستوى له منذ بداية البحث سنة 2008، حيث بلغ ناقص 39,9 نقطة مقابل ناقص 34 نقطة خلال الفصل السابق وناقص 22,1 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية. أما بخصوص تصور الأسر لتطور وضعيتها المالية خلال 12 شهرا المقبلة، فتتوقع 23,2% من الأسر مقابل 22,6% تحسنها. وبذلك بلغ رصيد هذا المؤشر 0,6 نقطة مسجلا بذلك تحسنا مقارنة مع الفصل السابق (ناقص 11,9 نقطة) وتراجعا مقارنة مع نفس الفصل من السنة الماضية (15,9 نقطة).

2. تطور مؤشرات فضلية أخرى لآراء الأسر حول الظرفية

إضافة إلى المؤشرات السابقة، يوفر هذا البحث معطيات فضلية عن تصورات الأسر بخصوص جوانب أخرى لظروف معيشتها، منها القدرة على الادخار وتطور أئمنة المواد الغذائية.

• قدرة الأسر على الادخار : تصورات دائما متشائمة

خلال الفصل الرابع من سنة 2020، صرحت 77,1% مقابل 82,9% من الأسر بقدرتها على الادخار

تطور مؤشر الثقة لدى الأسر المغربية ومكوناته

المؤشرات	2016				2017				2018				2019				2020			
	فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4
مؤشر ثقة الأسر المغربية	71,6	75,7	73,8	73,5	78,2	85,8	85,5	85,9	87,3	87,3	82,5	79,8	79,1	74,9	74,8	77,8	75,7	65,6	60,6	61,2
التطور المستقبلي للبطالة	-67,7	-69	-70,6	-66,8	-64,9	-54,3	-59,9	-58,5	-54,5	-61,7	-65,2	-70	-75,6	-76,9	-71,8	-70,8	-75,2	-82,0	-78,3	-78,3
التطور السابق لمستوى المعيشة بصفة عامة	-22,9	-15,2	-17,4	-17,5	-12	-8,1	-3,1	-3,8	-6,2	-5,4	-9,5	-13,3	-15	-25,4	-20,2	-19,8	-24,8	-35,6	-46,6	-46,6
أفاق تطور مستوى المعيشة بصفة عامة	-14,2	-7,6	-7,1	-2,4	5,7	11,1	10,5	11,5	16,6	15	11,9	9	10	4,7	-3,7	-4,6	-11,4	-17,4	-17,4	-17,4
فرص اقتناء السلع المستدامة	-40,2	-34,8	-40,5	-43	-40	-28,2	-31,5	-25,6	-27,2	-25,8	-30,2	-36,7	-36,3	-41,4	-37,7	-32,6	-68	-63,5	-61,2	-61,2
الوضعية المالية الحالية للأسرة	-27,2	-23	-25,8	-28,7	-27,8	-25,3	-22,6	-24,4	-25,2	-24,1	-29,7	-28,4	-28,9	-30,8	-29,5	-26,4	-30	-31,5	-29,1	-29,1
التطور السابق للوضعية المالية للأسرة	-27,4	-22,8	-27	-33,3	-26,8	-16,6	-14,5	-16,7	-18,1	-15,2	-18,2	-20,7	-21,2	-24,2	-26	-22,9	-27	-34,0	-39,9	-39,9
التطور المرتقب للوضعية المالية للأسرة	1,2	2,3	5	6,5	13,4	22,1	19,6	19,2	25,9	28,1	18,2	19,1	20,7	18,3	12,8	15,9	8,5	-4,6	0,6	0,6
مؤشرات أخرى																				
التطور المرتقب لأسعار المواد الغذائية	-79,3	-77,3	-77,9	-77,3	-77,7	-74,5	-74	-79,6	-82,9	-84	-82,1	-86,6	-87,5	-86,5	-83,3	-82,2	-69	-68,1	-64,6	-64,6
التطور السابق لأسعار المواد الغذائية	-85,5	-87,9	-87,7	-87,3	-86,8	-86,4	-82,8	-88,5	-86,7	-88,2	-88,1	-90,3	-88,1	-88,9	-83,7	-82,8	-67,6	-75,1	-74,7	-74,7
قدرة الأسر على الادخار خلال الأشهر المقبلة	-69,7	-66,6	-67,9	-68,7	-64,1	-59,1	-55,7	-58,6	-54,5	-57,9	-64,6	-63	-63	-66,6	-64,4	-64,6	-70,4	-75,1	-65,8	-65,8

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

للمزيد من المعلومات حول الجوانب المنهجية لهذا البحث : زوروا الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط www.hcp.ma

اليوم العالمي للمرأة 8 مارس 2021

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة لـ 2021 التي تخلد تحت شعار «النساء ودورهن القيادي: تحقيق مستقبل متساو في عالم تسوده جائحة كوفيد - 19»، تساهم المندوبية السامية للتخطيط، في تكريم النساء من خلال نشرة تسلط الضوء على وضعية النساء في المغرب فيما يتعلق بالصحة والتعليم-التكوين والولوج لسوق العمل واستعمال الوقت والعنف ضد النساء ومستوى المعيشة.

خلال سنة 2020، تمثل النساء أكثر من نصف السكان (50,3%). وحسب الحالة الزوجية، نجد أن 28,1% من النساء البالغات 15 سنة فأكثر هن عازبات، 57,8% متزوجات، 10,8% أرامل و 3,3% مطلقات. كما أن 16,7% من الأسر، البالغة 8,438.000، مسيرة من طرف النساء. هذه النسبة تبقى مرتفعة بالوسط الحضري (19,1%) مقارنة بالوسط القروي (11,4%).

تحسين الوضع الصحي
إن الحالة الصحية للنساء، من خلال معدل وفيات الأمهات، تظهر تحسنا ملحوظا. إذ انخفض هذا المؤشر من 112 وفاة في 2010 إلى 72,6 وفاة في 2018، لكل 100000 ولادة حية (111,1) في المناطق القروية و 44,5 في المناطق الحضرية). في سنة 2018، 70,8% من النساء سرحن أنهن يستعملن وسيلة متع الحمل حديثة أو تقليدية. في سنة 2020 خلال فترة الحجر الصحي، من بين 6% من الأسر التي من ضمن أفرادها نساء معنية بالصحة الإنجابية، تبين أن 34% لم يحصلن على هذه الخدمات الصحية (27% في المناطق الحضرية و 39% في المناطق القروية).

نحو مساواة في الولوج للتعليم والتكوين
إذا كان الولوج إلى المدرسة يكاد يكون تقريبا معهما في المستوى الابتدائي، ففي المستويات التمهيدي، الإعدادي والتأهيلي فلا زالت تشكو العجز. بالفعل، بلغت النسبة الصافية للتلميذ سنة 2020 : 71,9% بالتأهيلي، 99,9% بالابتدائي، 66,8% بالتأهيلي الإعدادي و 37,5% بالتأهيلي. فيما يخص المساواة في الولوج، بلغ مؤشر تكافؤ بين الجنسين 0,96 في المرحلة الابتدائية، و 0,92 في المستوى الثانوي الإعدادي و 1,10 في المستوى الثانوي التأهيلي.

القيادة والمشاركة في اتخاذ القرار
في سنة 2019، بلغت نسبة المقاولات التي ترأسها النساء 12,8%. وتظل المرأة المقاولة أكثر حضورا في قطاع الخدمات بنسبة 17,3%، يليها قطاع التجارة (13,8%)، والصناعة (12,6%) ثم البناء (2,6%). وحسب الفئة، بالرغم من أن القيادات النسائية يظهرن بشكل أقل في المقاولات الكبيرة (8%)، إلا أنهن أكثر تواجداً في المقاولات الصغيرة جدا (13,4%) وفي المقاولات الصغرى والمتوسطة الحجم (10,2%). بالإضافة إلى ذلك، فإن 18% من المقاولات الفردية و 11% من الشركات المجهولة الأسم والشركات ذات المسؤولية المحدودة تقودها النساء.

على صعيد الوظيفة العمومي، بلغت نسبة النساء التي تشغلن مناصب المسؤولية 23,5%، فيما بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس النواب 20,5%، ومجلس المستشارين 11,67% وحصص مقاعدن في المجالس الترابية حوالي 21%.

مشاركة ضعيفة في سوق الشغل
خلال 2020، تعد مساهمة النساء في سوق الشغل ضعيفة، حيث بلغ معدل نشاط النساء 19,9% مقابل 70,4% لدى الرجال. لتبقى بذلك ثمان نساء من بين كل عشر خارج سوق الشغل.

ويمثل معدل الشغل لدى النساء قرابة ربع نظيره لدى الرجال (16,7% مقابل 62,9%). وبين توزيع النشيطات المشتغلات حسب قطاع النشاط الاقتصادي، أن قطاع «الفلاحة، الغابة والصيد» المشغل الأول للنساء (44,8%)، متبوعا بقطاع الخدمات (40,4%)، ثم قطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية (14,2%). ما يقارب نصف النشيطات المشتغلات (47,3%) يعملن كمستأجرات (مقابل 51,7% بالنسبة للرجال)، و 17,7% ولحسابهن الخاص (مقابل 39,8%)، و 35% بتبغ غير مؤدى عنه (مقابل 8% لدى الرجال).

يستفيد قرابة 28% من النشيطات المشتغلات من التغطية الصحية المرتبطة بالشغل مقابل 23,9% لدى الرجال. وتصل هذه النسبة إلى 57,3% لدى النساء المستأجرات مقابل 43,3% لدى الرجال. وتصل نسبة المستأجرين الذين لا يتوفرون على عقدة عمل 43,2% لدى النساء مقابل 58,2% لدى الرجال.

حسب المهنة المزاول، نجد أن 8,6% من النساء النشيطات المشتغلات يمارسن

مسؤوليات تسلسليات، وأطر عليا أو أعضاء مهن حرة (مقابل 3,8% لدى الرجال)، حيث يمثلن 38% من مجموع مزاولي هذه المهن. كما أن 6,3% يشتغلن كأطر متوسطة (مقابل 2,4% لدى الرجال)، أي 41,6% من مجموع مزاولي هذه المهن. فيما يخص البطالة، عرف معدل البطالة لدى النساء انخفاضا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، منتقلا من 14,7% إلى 13,5% ما بين 2017 و 2019، ثم ارتفع بـ 2,7 نقطة خلال سنة 2020 تحت تأثير الجائحة والجفاف. وقد ارتفع معدل البطالة لدى النساء، ما بين سنتي 2019 و 2020 بالوسط القروي والحضري، حيث انتقل على التوالي من 2,7% إلى 3,9% ومن 21,8% إلى 24,8%.

تخصيص النساء خمس وقتهن اليومي للأعمال المنزلية
تخصص النساء 20,8% من وقتهن اليومي في الأعمال المنزلية و 5,6% فقط للأنشطة المهنية. في حين يخص الرجال، على عكس النساء، وقتا أطول للأنشطة المهنية (22,6%) بالمقارنة مع الأعمال المنزلية (3%). ومع ذلك، فإن النشاط المهني للمرأة لا يعفيها من مسؤولياتها العائلية حيث تستمر في تحمل أعباء العمل المنزلي من خلال تكريسها 4 س 18 دقيقة يوميا، بالكاد أقل من ربة المنزل بساعة واحدة و 42 دقيقة. وعليه فإن حصيلة الوقت المخصص لكل من الأنشطة المهنية والمنزلية، يصل متوسط عبء العمل اليومي للمرأة النشطة المشتغلة إلى 6 ساعات و 21 دقيقة (5 ساعات و 47 دقيقة في المدن و 7 ساعات و 13 دقيقة في القرى) حيث أن نسبة الوقت المخصص للأنشطة المنزلية يمثل 79% من هذا العبء.

في سنة 2020 وخلال فترة الحجر الصحي، زاد عبء العمل المنزلي الذي تتحملة المرأة في المتوسط بـ 33 دقيقة يوميا مقارنة بيوم عادي قبل هذه الجائحة.

تعرضت أكثر من نصف النساء لشكل عنف واحد على الأقل خلال الاثني عشر شهرا الماضية قبل البحث
خلال سنة 2019، عانت أكثر من 7,6 مليون امرأة، أي 57,1%، من النساء على الأقل من شكل عنف واحد بغض النظر عن الشكل والسياق. ومع ذلك، لا يحمي لا التعليم المدرسي ولا النشاط الاقتصادي المرأة من العنف. يظل الإطار الزوجي هو مكان العيش الأكثر اتساما بالعنف، كما يظل العنف النفسي هو الشكل الأكثر شيوعا بنسبة انتشار تقدر بـ 46,1% (5,3 مليون امرأة). هذا ويعتبر الإطار الزوجي المجال الأول للعنف ضد المرأة، يليه الفضاء التعليمي في المرتبة الثانية حيث تعرضت 22,4% من الطالبات لأشكال العنف. أما في الوسط المهني، فقد بلغت نسبة النساء ضحايا العنف أثناء مزاوله عملهن 15,1%. وفيما يتعلق بالفضاء العام، تعرضت حوالي 12,6% من النساء لأشكال عنف.

من بين جميع النساء ضحايا العنف الجسدي و/أو الجنسي، كل الفضاءات مجتمعة، كان على 22,8% منهن أن يتحملن، بمفردهن أو بمساعدة عائلتهن عبء التكاليف المباشرة أو غير المباشرة للعنف. هذا وتقدر الكلفة الإجمالية لهذه الأشكال من العنف بنحو 2,85 مليار درهم. ومقارنة بعدد الضحايا، يبلغ متوسط التكلفة حوالي 957 درهما لكل ضحية.

انخفاض الفقر والهشاشة لدى النساء
أدى التحسن في المستويات المعيشية لسكان المغرب إلى تراجع الفقر والهشاشة لجميع السكان، وخاصة بالنسبة للأسر التي تعولهن نساء. وهكذا، انخفض معدل الفقر التقديري لربات الأسر من 7,4% سنة 2007 إلى 3,9% سنة 2014. وسجل انخفاض هذه النسبة من 15,1% إلى 9,6% في المناطق الريفية ومن 4% إلى 1,9% في المناطق الحضرية. أما بالنسبة للهشاشة الاقتصادية للنساء ربات الأسر، فقد سجلت انخفاضا كبيرا خلال الفترة بين 2007 و 2014. وبالفعل تراجع نسبة الهشاشة لدى ربات الأسر من 16,4% سنة 2007 إلى 10,6% سنة 2014، على المستوى الوطني، إذ انخفضت هذه النسبة من 23,2% إلى 17,4% في المناطق الريفية ومن 13,4% إلى 8,2% في المناطق الحضرية.

وفي عام 2020، مقارنة بالفترة التي سبقت الحجر الصحي، تراجع معدل الدخل الشهري للنساء النشيطات المشتغلات حيث تراجع بنسبة 42% مقابل 52% للرجال.

الإيداع القانوني : 2003/0016

المندوبية السامية للتخطيط



إيلو 3-31، قطاع 16، حي الرياض الرباط - المغرب - ص.ب : 178 - 10 001

الهاتف : 5 37 57 69 04 (+212) - الفاكس : 5 37 57 69 02 (+212)

www.hcp.ma

أنجزت هذه النشرة بتعاون مع البنك المغربي للتجارة الخارجية

BMCE BANK OF AFRICA

البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا

